عبد الله حيدر

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدا لمن تمثل في مرائى أجناس العالم جماله، وشكرا لمن تجلى في نوع المصلحة أفعاله، فضل الإنسان بالمنطق الكامل العيار، وفضله بخصائص لا تليق بالأغيار، لم يوجد لقدرته الكاملة الحد، وثبت لإرادته الشاملة رسوم لاتعد، قضيةذاته أن احتجب عن الإدراك، وشرط صفاته أن لا تحمل على الانفكاك، نعمائه بالتعدي اتصلت، وآلائه عن اللُّزوم انفصلت، لا يتطرق إلى أحكامه التناقض وإلانعكاس، ولا يتعلق بكلامه الزور والاقتباس، إن نظر فيه فلا شكل له من الأشكال، وإن قيس إلى ما سواه فليس له الأمثال، ما اقترن بالزمان، واستثني عن المكان، وصلاة على من تأيدت براهينه الأولية بمشاهدة المعجزات، وتأسست قوانينه الحدسية بالتجربة مرة بعد مرات، تواتر اتصافه بأحسن الشمائل، وتعارف أن قضإياه مع الدلائل، لا تخل بخطابته مجادلة المذاكر، ونسب إلى المغالطة من ادعى أنه شاعر، محمد خاتم الأنبياء، وعلى آله وأصحابه البررة الأتقياء، وبعد فيقول أذل العباد، وأضلهم عن طريق الرشاد، المفتقر إلى الله الهادي، عبد الله ابن حيدر ابن أحمد الكردي الحسين آبادي، لما رأيت كثرة الراغبين، ووفور رغبة الطالبِّين، إلى الحواشي المعلقة بالفوائد الفَنَارية،التي هي عن الطربة عارية، التي هي لنجوم درر الزبر غواش، ولا يوجد عن مدحها متحاش، المنسوبة إلى النحرير المحقق، والحبر المدقق، قول أحمد غفرله الله الصمد، ومع هذا كانت عسيرة التناول متصاعدة الدرجات، بسبب ما فيها من الدقائق والنكات، أردت أن أعلق عليه تعليقات تكشف غرر رموزها وأستارها، وتخرج مخدرات معانيها عن خمار عباراتها، تذكرة للأحباب، وتبصرة للطلاب، متوسلا بحبل التوفيق، متوكلا على الله الهادي إلى سواء الطريق،. (**قوله: حمدا إلخ**) أتى بالديباجة على نسق الشرح رمزا إلى أن ما فعله لرعاية المحسنات اللفطية والمعنوية فيه مما لا ينبغي أن يؤتى بما لايشابهه بل كاد يجب الاقتداء به ثم إن المُحشّي نفسه سيتكلم في حمدا وبعضِ ما يتلوه فنترك له فإنه من عمل صالحا فلنفسه و من أساء فعليها

(**قوله: لك**) جعل الله تعالى مخاطبا إيماء إلى القرب وتنبيها على أن المناسب بحال الحامد أن

(**قوله: لرعاية**) متعلِّق بمتعلَّق مما لاينبغي إلخ الواقع خبراً عن أَنَّ في قوله: إلى أن ما فعله.

(**قوله: ومن أساء فعليها**) أشار إلى أنه إن اعترض بشيء فيرد على نفسه أيضا لأنه جرى على نسقه. الشيخ جنيد

يكون محتضرا للمحمود حين الحمد كما ينادي به حديث الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك.

(**قوله: على ما منحت به الخ**) صَرَّح بصلة منحت العائد إلى ما الموصولة ولم يحذفها حَتَّى يحتمل الموصولة والمصدرية كما صنعه الشَّارح تحرّزا عن الحذف وتلميحا إلى أن كون ما موصولة أولى نظرا إلى أن العادة جرت بجعل النعم محمودا عليها.

(**قوله: من معارف الأفاضل**) جمع معروف وهو الإحسان

(**قوله: على ما مننت به**) أي عليّ حذفه اعتمادا على ما سبق من نظيره أي استحققت أن تمنّ به علينا لو لم يكن غنائك المطلق آبيا عن المنة أو منَّ تنبيه أو المنة مذمومة من العباد لا من المعبود.

(**قوله: حين الحمد**) أي الذي هو نوع عبادة و الكاف في قوله: كما ينادي تعليلية وما مصدرية أي لنداء الحديث به وإفادته إياه وإضافة الحديث لما بعده بيانية.

(**قوله: صلة**) الذي جرى عليه مِن جَعلِ الباء متعلقةً بمنحت بتضمينه معنى أنعمت أو صببت بقرينة قوله: عليّ هو الظاهر وأما ماقاله الكنقري من أنها زائدة في المفعول وقد تزاد فيه لإفادة الدوام فغير ظاهر على هذه النسخة وإن كان أسهل على نسخة عدم وجود قوله: عليّ.

(**قوله: كما صنعه الشارح**) أي ليَذْهَب نفس الطالب إلى ما شاء من المَذْهَبين فلكلٍ مما للشارح وما للمُحشّي وجهة هو موليها والنكات لا تتزاحم وقوله: عن الحذف أي الذي هو خلاف الأصل.

(**قوله: نظرا إلخ**) أي والمصدرية أولى نظرا إلى الوضع لأن الحمد حقيقة إنما في مقابلة الإنعام وأما الحمد على النعمة فلكونها أثره كما في حواشي المختصر وصَرَّح به الصبان.

(**قوله: جرت**) أي غالبا وإلا فقد يقال: الحمد لله على إنعامه والحمد لله على توفيقه ونحو ذلك.

(**قوله:الإحسان**)أي في الأصل كما في اللسان والمراد هنا المحسن به مرادا به العلم كما يفيده الإضافة إلى الأفاضل ولم نجد في كتب اللغة جمع المعروف على معارف.

(**قوله: أي علي إلخ**) الظاهر الذي لا ينبغي العدول عنه أن مننت من المن بمعنى الإنعام قال فى المصباح: مَنَّ عَلَيْهِ بِالْعِتْقِ وَغَيْرِهِ مَنًّا مِنْ بَابِ قَتَلَ وَامْتَنَّ عَلَيْهِ بِهِ أَيْضًا أَنْعَمَ عَلَيْهِ بِهِ أهـ لامن المنة بمعنى الاذى بعد الاحسان حَتَّى يحتاج إلى ما أشار إليه من الأجوبة وقوله: لو لم يكن إلخ أي لمننت منَّ إيذاء كما يفهم من الجوابين بعده ولايخفى عدم مناسبته مثلهما فالظاهر ما قلنا.

(**قوله: أي استحققت**) فيه أن إستحقاق ما هو غير مناسب له تعالى غير مناسب فوقع فيما هرب منه.

(**قوله: زوارف الفواضل** جمع زارفة وهى السائلة من ماء ونحوه والفواضل جمع فاضلة وهى النعم السارية والإضافة من باب جرد قطيفة والكلام لا يخلو عن التجريد. (**قوله: وصلاة**) ذَهَب بعضهم إلى أنها في اللغة العطف مطلقا فإذا نسب إليه تعالى يكون بمعنى الرحمة وإلى

(**قوله: زوارف**) صوابه بالذال المعجمة كما في نسخ خطية وقوله: من ماء وغيره أي في الأصل والمراد هنا النعم الساري أثرها إلى الغير كما أفاده.

(**قوله: السارية**)أي الساري أثرها إلى الغير كالإنعام بمعنى أن وجودها يتوقف على ذلك وإلا فالقاصرة قد يسري أثرها إلى الغير كالعلم والشجاعة كما أفاده البجيرمي وقوله: من باب جرد قطيفة أي من نوعه يعني أنه من إضافة الصفة إلى الموصوف وقوله: لايخلو عن التجريد أي تجريد الفواضل عن السراية وجعلها بمعنى مطلق النعم ويجوز جعل الصفة تأكيدا كما في قوله تعالى: نفخة واحدة فلا تجريد ثم الذي في كتب اللغة أنها بمعنى مطلق النعم قال فى المخصص: الفواضِل الأيادي الجميلة أهـ وفى التاج الفَواضِل الأيادي الجَسيمَةُ أو الجميلةُ إلخ فلَعَلَّ تخصيص الفواضل بالسارية والفضائل بالقاصرة مجرد اصطلاح لبعضهم لايجب حمل الكلام عليه حَتَّى يحتاج إلى ما ذكر.

(**قوله: والإضافة إلخ**) ولك أن تقول: الفضائل كالفواضل بمعنى مطلق النعمة والإضافة من إضافة المشبه به إلى المشبه على أن يكون المراد من الذوارف معناه الأصلي من نحو الماء مما يحي الجسم ومن الفوضل العلوم كما هو المنسب لما تقدم منه أن ديباجة المحشي على نسق ما للشارح.

(**قوله: العطف**) استصوبه ابن هشام في المغني قال: الصواب عندي أن الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة إلى الله سبحانه وتعالى الرحمة وإلى الملائكة الاستغفار وإلى الآدميين دعاء بعضهم لبعض وأما كونها بالمعاني الثلاثة فبعيد من جهات إحداها اقتضاؤه الاشتراك والأصل عدمه لما فيه من الإلباس حتى إن قوما نفوه ثم المثبتون له يقولون متى عارضه غيره مما يخالف الأصل كالمجاز قدم عليه والثانية أنا لا نعرف في العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف المسند إليه إذا كان الإسناد حقيقيا والثالثة أن الرحمة فعلها متعد والصلاة فعلها قاصر ولا يحسن تفسير القاصر بالمتعدي والرابعة أنه لو قيل مكان صلى عليه دعا عليه انعكس المعنى وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر اهـ وفي القلب من الأخيرين شيء.

(**قوله: بمعنى الرحمة**) أي يكون العطف متصورا بمعنى هي الرحمة ومتحققا فيها تحقق الكلي في نوعه فافهم.

الملئكة بمعنى الاستغفار وإلى المؤمنين بمعنى الدعاء فعلى هذا يكون مشتركا معنويا بين الثلاثة والمشهور أنه مشترك لفظيّ ويؤيده ما في القاموس من أن الصلاة الدعاء والرحمة وإلاستغفار.

(**قوله: وسلإما**) عقب الصلاة بالسّلام ولم يتركه كما فعل الشَّارح لكراهة إفراد الصلاة ففيه نوع تعريض بالشَّارح.

(قوله: على نبيك) من النبوة أو من الإنباء اختاره على الرسول إما لأن في لفطه دلالة على الارتفاع أو الإخبار عنه تعالى وإما لرعاية أسلوب النصّ الوارد في التصلية وإما لما بينه وبين النبيه من الجناس وإما لأن استحقاقه التصلية والتسليم بمرتبة النبوة يفيد استحقاقهما بمرتبة الرسالة بالطريق الأولى.

(**قوله: النبيه**) في القاموس نبه مثلّثة شرُف. (**قوله: محمد**) عطف بيان أو بدل وتخصيصه محمدا بالتصلية والتسليم دون تعميم الأنبياء عليهم الصلاة أولا ثم تخصيصِه كما سلك الشَّارح لكوننا من أمته ولأنه المنفرد بالنص الوارد في التصلية. (**قوله: أمثل الأفاضل وأفضل الأماثل**) الأمثل بمعنى الأفضل أتى بالفقرتين مع أن كلا منهما يغني من الأخرى لأن أمثال هذه العبارة مستحسنة في الديباجة

(**قوله: بحسن الشمائل**) مصدر حسن يحسن في القاموس الشِمال الطبع جمعه شمائل

(**قوله: مشترك لفظي**) أي بين المعاني الثلاثة بأن وضع لكل منها استقلالا بخلافه على التقدير الأول فإن له وضعا واحدا لمعنى يشمل المعاني الثلاثة.

(**قوله: ففيه إلخ**) ويجاب عن الشَّارح بأنه جرى على قول من لايرى كراهة الإفراد. (**قوله: من الإنباء**) عبارة الإمام السيوطي والشربيني من النبإ وهو المناسب لكون النبي مجردا وقوله: لأن في لفظه دلالة إلخ أي باعتبار المأخذ وإلا فهو لفظ جامد لا دلالة له إلا على الإنسان المبعوث إلى الخلق.

(**قوله: ثم تخصيصه**) بالجر عطف على تعميم الأنبياء وقوله: بالنص يعني آية إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وقوله: في التصلية أي في الأمر بها.

(**قوله: لأن أمثال هذه العبارة إلخ**) مراده إما أن الخطب محل إطناب أو أن فيما ذكره المُحشّي شبه العكس البديعي لا نفسه إذ هو أن يقدم في الكلام جزء ويؤخر الآخر ثم يعكس فيقدم ما أخر ويؤخر ما قدم نحو «عَادَاتُ السَّادَاتِ سَادَاتُ الْعَادات» وهنا أخر جمع الأول وقدم مفرد الثاني.

(**قوله: والإضافة إلخ**) ففيه مسامحة والمعنى الموصوف بكونه حسنة شمائله والظاهر أنه من إضافة

والإضافة من إضافة المصدر إلى الفاعل (**قوله: وكرم الخصائل**) مصدر كرم يكرم والإضافة كالإضافة المذكورة. (**قوله: الفَنَارية**) صفة الفوائد منسوبة إلى الفَنَاري المنسوب إلى الفنار وهو صانع الفنر كذا قيل. (**قوله: بتحصيلها**) صلة النهوض قدم لرعاية السجع (**قوله: ولم آل جهدا**) من الأُلوّ على وزن الفعول أو الألْوِ على وزن الضرب بمعنى التقصير أي لم أقصر من جهة الاجتهاد أو فى الاجتهاد أو مجتهدا ويمكن تضمينه معنى الترك فيكون جهدا مفعولا به وتضمينه معنى المنع حَتَّى يكون متعديا إلى مفعولين وتقديرُ المفعول الأول أي لم أمنعك جهدا مما لا يتحمله عاقل وقياسه على قولهم لا آلوك نصحا مما لا جامع له (**قوله: وَلِيُّ الإتمام**) أي متصرفه فيرزقه من يشاء من عباده ويكفه عمن يشاء. (**قوله: المحذوفة فعلها**) الظاهر المحذوف فعلها لأن الوصف السببي يتبع فاعلَه في التذكير والتأنيث أللهم إلا أن يقال: إنّ الفعل لكونه مضافا

الصفة إلى الموصوف كلاحقه.

(**قوله: إلى الفَنَاري**) أي بحذف ياء النسبة الأولى وإلحاق أخرى لها والتاء لتأنيث الفوائد.

(قوله: بتحصيلها) ويصح تعلقه بيتيسر.

(**قوله:بمعنى التقصير**) ونقل عن أبي البقاء أن لم آل من الأفعال النَّاقِصة بمعنى لم أزل فجهدا منصوب على الخبرية أي لم أزل جاهدا ولَعَلَّه لم يتعرض له لعدم شهرته وقد أشبع الكلام هنا السعد وأربابُ حواشيِ المختصر.

(**قوله: أي لم أقصر من جهةإلخ**) أشار بالأول إلى كونه تمييزا وبالثاني إلى كونه منصوبا بنزع الخافض وبالثالث إلى كونه حالا وفي كل مخالفة مّا لكلامهم لأن تييز النسبة محول عن الفاعل أو المفعول وهذا ليس كذلك والأخيران سماعيان فالأسلم جعله أن لم لم على ما لأبي البقاء.

(**قوله: ويمكن تضمينه إلخ**) في القاموس ما أَلَوْتُهُ ما اسْتَطَعْتُهُ وما أَلَوْتُ الشّيءَ أَلْواً وأُلُوّاً ما تَرَكْتُهُ اهـ فمعنى الترك حقيقة لا تضمين. (**قوله: وتضمينه إلخ**) مبتدأ وقوله: وتقدير المفعول الأول، عطف عليه والخبر قوله الآتي: مما لايتحمله إلخ وقوله: أي لم أمنعك أي أيها القاريء.

(**قوله: مما لاجامع بينهما**)أي لذكر المفعول الأول فيه دون ما نحن فيه وقال في التصريح: يمكن أن يكون المعنى ذلك أي لم أمنع أحدا جهدا حذف الأول لعدم تعلق الغرض به اهـ.

(**قوله: أي متصرفه**) أي المتصرف فيه إيجادا وإبقاء له على عدمه فما بعده تفسير وقوله: يكفه أي يمنعه.

(**قوله: اللّهم إلا أن يقال إلخ**) ويحتمل أن يكون من قبيل الوُدُّ أنْتِ المُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ وقد جوزه العَلَّامة

إلى ضمير المصادر ولكل منها فعل متعدد معنى فالتأنيث باعتباره كذا قيل. (**قوله: وهو حمدت أو أحمد**) لا حمدنا أو نحمد بقرينة قوله: خلصتني و لخصت لي (**قوله: لكونها أصلا**) نظراً إلى سائر الجمل وذلك لكون الإسناد فيها جزء من المسند غير منفك عنه. (**قوله: وللاعتراف بالعجز إلخ**) فإن قلت المقصود إنشاء الحمد نفسه لا الإخبار بأن حمده دائم حَتَّى يكون في الجملة الإسمية دلالة على الدوام فيُترَك إلى الفعلية اعترافا بالعجز عن استدامة الحمد قلت المقصود أن الجملة الاسمية بمنطوقها تدل على الدوام فترَكَها رمزا إلى أنه يحترز عن إثبات استدامة الحمد ولو بحسب الظّاهر فكيف إذا كان بحسب الحقيقة وهل هذا إلا غاية الاعتراف بالعجز عن استدامة الحمد. (**قوله: على التجدد**) وذلك لدلالته على الزمان الغير القار. (**قوله: وللتنصيص إلخ**) أي المستفاد من صيغة الفعل لأنه أقوى فلا يرد مثل حمدي لك

الخضري وغيره وإن كان مقتضى القواعد العربية ضعفَ الجر لأن فيه زيادة الضمير على الحاجة.

(**قوله: متعدد**) خبر إن أي فيكون جمعا معنى فأنث بتأويل الجماعة.

(**قوله: خلصتني ولخصت لي**) أي المتلبسين بضمير المفعول للمتكلم وحده فلاياسبهما تقدير ما يدل على المتكلم معه غيره.

(**قوله: بالنسبة إلى سائر الجمل**) الظاهر بالنسبة إلى الاسمية إذ الشرطية والظرفية داخلتان في الفعلية أوالاسمية فلا يوجد سوى قسمي الاسمية والفعلية.

(**قوله: لكون الإسناد إلخ**) أي لكون الإسناد الذي هو المقصود من تركيب الجملة جزءَ المسند الذي هو الفعل المصدّرة به الفعلية وعلل البراشي أصالة الفعلية بأن أحد جزئيها أصل في العمل وأحد جزئيها معمول لعامل لفظي وهو المسند إليه هـ.

(**قوله: قلت إلخ**) الظاهر أن يقول في الجواب: قلت المراد أن الجملة الإسمية تدل قبل النقل إلى الانشاء بمعونة المقام على الدوام فتَرَكَها رمزا إلى أنه يحترز عما يفيده ولوبحسب الأصل للاعتراف بالعجز عن استدامة الحمد فتأمله فإن كلامه يفيد أن لنا جملتين تفيدان الدوام إحديهما ظاهرا والأخرى حقيقة والتحرز عن الدالّة ظاهرا يفيد العجز عنها فيفيد العجز عن الدالّة حقيقة بالطريق الأولى غاية العجز وأين هذا مما للمحشي وما ورد عليه.

(**قوله: لأنه أقوى**) في كون التنصيص في أحمد أقوى منه في حمدي لك نظر بل قد يدعى أن الثاني أقوى لذكر ياء المتكلم فيها ولو قال: المراد التنصيص بلا واسطة مع تقديم الحمد فلا يرد مثل حمدي

ثم ههنا سؤال وجواب يمكن استخراجهما من الذين أوردناهما آنفا. (**قوله: وإنما اختير الحذف**) لما كان الإتيان بجملة فيها الحذف اختياريا فكأنه كان الحذف في نفسه اختياريا فلا مجال لأن يقال: الحذف واجب سماعا لا اختياري.

(**قوله: وتقدير المضارع أولى**) رد على الفاضل المُحشّي برهان حيْثُ ذَهَب إلى أن تقدير الماضي أولى. (**قوله: لأنه يدل على الاستمرار التجددي**) إذ لدلالته على الزمان يدل على التجدد ولكون المستقبل مستمرا وعدم ترجيح وقت على وقت نظرا إلى الإنعام يدل على الاستمرار. (**قوله: الموجب لاستغراق الحمد**) بمقتضى المقابلة لأن ما يقابله الحمد من أنواع الإنعام يتجدد على الاستمرار فلا يخلو لمحة بصر عن إنعام جديد ومزيد الإحسان غبّ مزيد. (**قوله: مدى عمري**) في القاموس المدى كالفتى الغاية كالمُدْية بالضم والميداء بالكسر وفي بعض النسخ مدة عمري وعلى أيهما كان فهو منصوب تقديراً ظرف لأحمدك. (**قوله: مع أنه لا يدلّ إلخ**) وذلك لأن الحوادث الماضية واقعة بالفعل فيحتمل ترجيح وقت على وقت نظرا إلى الإنعام إذ ما وقع فيه الإنعام راجح على ما لم يقع فيه الإنعام فالاستغراق وعدم الاستغراق في الماضي مُفوّض إلى الواقع.

لك الدالّ بواسطة الإضافة ولا أنا حامد المتلبس بتقديم أنا لكن يبقى الحامد أنا وهو قوي لكان أسلم. (**قوله: ثم ههنا سؤال وجواب إلخ**) لَعَلَّ تصوير السُّؤال والجواب الممكن استخراجهما من اللذين أوردهما المُحشّي هكذا فإن قلت المقصود إنشاء صدرور الحمد من نفسه لا الإخبار بدوام كون الحمد صادرا عن الحامدين حَتَّى تكون الجملة الاسمية دالّة على على ذلك الإخبار وذَهَب إلى الفعلية للتنصيص على إنشاء صدور الحمد عن نفسه قلت: المقصود أن الجملة الاسمية تدل على الإخبار دون التنصيص ولو بحسب الظاهر فكيف إذا كان الإخبار دون التنصيص بحسب الحقيقة وهل هذا إلا غاية التنصيص على إنشاء صدور الحمد عن نفسه اهـ من تعليقات الشيخ جنيد الزوقيدي رحمه الله وأعلى درجاته آمين وهو ممن خدم العلم إلى أن توفاه الله.

(**قوله: لما كان إلخ**) جعل نسبة الاختيار إلى الحذف حكميا باعتبار ماهو فيه ولو قدرا مضافا لخلص منه أي اختير ذات الحذف أي جملة فيها ذلك فلا ينافي أن الحذف واجب. (**قوله: من أنواع الإنعام**) بيان لما في قوله: ما يقابله والحاصل أن نعمه تعالى تتجدد ساعة فساعة فكذا الحمد. براشي

(**قوله: منصوب تقديرا**) كون النصب تقديريا مخصوص بما إذا كان كالفتى وإن كان النصب متحققا في

(**قوله: أي على ما لخصته إلخ**) تفسير لكونه متعلقا بلخصت. (**قوله: أو هو من منح إلخ**) تفسير لكونه بيانية فالأولى أن يقول: أو هو منح بحذف من (**قوله: فحينئذ تكون من متعلقة بلخصت إلخ**) فيه أن الظاهر أن تكون من حينئذ زائدة أي على تلخيصك لي منح عوارف الأفاضل وفي جواز زيادتها في الإثبات ما بيّن في علم النحو ويمكن أن يكون مفعول التلخيص محذوفا أي على تلخيصك لي شيأً و حينئذ إما بيانية وإما متعلقة بالتلخيص تأمل (**قوله: وإحساناتهم**) أي إلى المستفيدين ويؤيد هذا الثاني نوع تأييد ما سيأتي من قوله: أن أكتب فوائد.

(**قوله: لا يصح عطفه إلخ**)

كلٍّ من التقديرين. (**قوله: مفوض إلى الواقع**) أي بدون دلالةٍ للفظ الماضي عليه كما أفاده قول أحمد.

(**قوله: بحذف من**) لأن من التي كانت بيانية تدل على أن ما بعدها متحد مع ما قبلها لأن المبيَّن والبيان واحد فالأولى حذفها ليظهر الاتحاد هذا وظني بل يقيني أن مراد المُحشّي الفاضل بقوله: ومن بيانية أنه بيان مبدإ المحمود عليه وجنسه لاأنه بيان لذات المحمود عليه وشخصه حَتَّى يقتضي الاتحاد كيف لا والاتحاد هنا مفقود بل غير متصور لأن ما لخص الله له فرد من جنس منح عوارف الأفاضل لاعينه فتأمل. اهـ براشي ولايخفى أن حمل البيان على هذا المعنى يقتضي اتحاد المعنيين المذكورين مع أن الظاهر بل اليقين أنهما متغايران وقوله: والاتحاد هنا مفقود ظاهر المنع إذ المعنى على البيان على نعم اعطيتني وهي منح وعلوم استفدتها من الأفاضل.

(**قوله: في علم النحو**) المنصوصُ عليه في كتب النحو امتناعُ زيادتها في الإثبات عند الجمهور.

(**قوله: تأمل**) لَعَلَّ وجه التَّأَمُّل أن التبيين لايناسب الحذف فيسقط الاحتمال الأول.

(**قوله: إلى المستفيدين**) الظاهر إليّ فافهم. (**قوله: ويؤيد هذا الثاني إلخ**) فيه أنه لا ارتباط له بذلك بل الأول إشارة إلى كون الإضافة حقيقية وذلك على جعل من متعلقة أي من بين علومهم والثاني إشارة إلى كون الإضافة لأدنى ملابسة وذلك على كون من بيانية أي الذي هو علوم استفدتها من الأفاضل ويؤيد ما قلنا ما قاله البراشي من أن الإضا فة على الأول إلى المعطى له وعلى الثاني إلى المعطِي.

(**قول المحشي: لايصح إلخ**) فيه أنه يجوز العطف بجعل ما بالنظر إلى المعطوف مصدرية وإبقائهابالنظر إلى المعطوف عليه موصولة استعمالا للمشترك في معنييه.

(**قوله: لأنه إلخ**) فالعائد هو قوله: من محن إلخ إعطاء للمظهر حكم المضمر كما يجوز ذلك في الجملة

لأنه يفيد كون محن عواصف الفضائل محمودا عليها ويمكن الجواب بأنه يجوز أن يقال بحذف العائد المجرور مع الجار أي على ما خلّصتني به ومن محن متعلق بخلّصت و حينئذ لا غُبار على العطف بحسب المعنى أيضا.

(**قوله: وسكون النون**) وحينئذ يخرج عن موافقة المحن وزنا. (**قوله: وعلى جميع التقادير**) الجمع إما منطقي وإما باعتبار أن تقدير كون إضافة المنح إلى العوارف بيانية مع كون ما موصولة يغايره مع كونه مصدرية (**قوله: كما قال البعض**) وهو الفاضل البرهان. (**قوله: وقيل**) من طرف ذلك البعض (**قوله: المراد**) مقول قيل. (**قوله: منهما أو من أحدهما**) يدل بهذا على أن المنفصلة مانعة الخلوّ فقط ثم إنه قال في دفع التكرار: وجها آخر وهو أن يكون المراد من المنح متعلق الفعل أعنى النعمة ومن العوارف نفس الفعل أعنى الانعام وكأنه لاستبعاد مجيء العارفة بمعنى نفس الفعل لم يتعرض المُحشّي بوجه. (**قوله: شبه الأشياء المهلكة للفضائل**) مثل قلة العيش وكثرة الانتقال. (**قوله: في الإهلاك**) هذا وجه الشبه بل في سرعة الاهلاك

الواقعة خبرا. (**قوله: كون محن العواصف محمودا عليها**) أي وذلك غير جائز لأن المحمود عليه لابد أن يكون نعمة والمحنة غير نعمة.براشي وقوله: يمكن الجواب إلخ فيه أن شرط العائد المجرور غير موجود من جره بمثل ما جر الموصول مع اتحاد المعنى والمتعلق.

(**قوله: الجمع إما منطقي**) قدلا يناسبه لفظ الجميع لأنه يكون المعنى على جميع التقديرين وهو كما ترى والمراد بالتقديرين تقدير كون المنح بكسر ففتح و الإضافة من إضافة العَامّ إلى الخَاصّ على ما تقدم، وكونه بفتح فسكون والإضافة من إضافة المصدر إلى المفعول.

(**قوله: وإما باعتبار إلخ**) فيكون التقادير أربعة بالنظر إلى أن ما في التقديرين إما موصولة أو مصدرية ويجوزأن يكون التقادير ثمانية بالنظر إلى أن من في التقادير إما بيانية أو متعلقة بلخصت تأمل. براشي ولَعَلَّ الأمر بالتَّأَمُّل إشارة إلى أن التعلق بلخصت على تقدير كون المنح بمعنى الإعطاء غير ظاهر كما أشار إليه الشيخ جنيد رحمه الله ثم لايخفى أنه لا دخل فى كون من متعلقة أو بيانية وكون ما مصدرية أو موصولة فى دفع التكرار فليتأمل.(**قوله: من طرف ذلك البعض**) فلا يحسن تعبير المُحشّي بقيل المفهم أنه غير البعض المذكور. (**قوله: لاستبعاد إلخ**) فيه أنه تقدم عن المُحشّي أنه بمعنى الإحسان.

(**قوله: بل في سرعة الإهلاك**) المراد بالإهلاك في كلامهما الإزالة كما أشار إليه سيدي أبي البركات.

(**قوله: فلا وجه لتأنيثهما**) فيه أنه يمكن أن يكون باعتبار الكلمة ونص عبارة قره خليل قوله: بها أي

(**قوله: بها**) الظاهر أن رجوع الضمير إلى لفظ العواصف إذ ما يعبر به هو اللَّفْظ حينئذ فلا وجه لتأنيثه إذ اللَّفْظ مذكر إلا أن يرجع إليه باعتبار المعنى ويمكن رجوعه إلى معناه ويكون هنا حذف المضاف أي بلفظها تأمل. (**قوله: إستعارة**) بقرينة إضافتها إلى الفضائل. (**قوله: كما ستعرفها**) لا خفاء في أن مراده بهذه العبارة إحالة معرفة كون هذه إستعارة مصَرَّحة تحقيقية إلى ما سيأتي في حاشية قول الشَّارح: لفرائد الرسالة الأثيرية وقصورها عن إفادته مما لا شبهة فيه إلا أن يتكلف ويقال: إن الكاف بمعنى على البنائية أي كونها إستعارة مصَرَّحة تحقيقية مبني على ما ستعرفها أي الإستعارة المصَرَّحة التحقيقية بحيْثُ يندرج فيه هذا الفرد فالأولى أن يقول: وستعرفها فافهم فإنه دقيق. (**قوله: فعبّر عن المشبه به إلخ**) لا يَذْهَب عليك أن هذا إنما يوافق مَذْهَب السكاكي في المكنية لأنه القائل بأن لفظ المشبه مستعمل في المشبه به وما ذكر في التخييلية من قوله: أضاف إليه العواصف يوافق مَذْهَب السلف من أن يكون المجاز في التخييلية في الإثبات ففي الكلام تلفيق ويمكن التوجيه مع التكلف.

(**قوله: أي خلّصتنى**) تفسير لكلام الشَّارح وبيان لمراده على التقديرين إذ في صورة الإستعارة

بكلمة العواصف حالكون تلك الكلمة استعارة.

(**قوله: فافهم**) لَعَلَّ وجهه يمكن أن يكون معنى كلام المُحشّي وستعرف الإستعارة المصَرَّحة جوابا عن استشراف الطالب ما هي الإستعارة المصَرَّحة لكن يبقي أنه يقال: ما وجه عدم ذكرها هنا وإحالتها على ذكرها هناك ولو عكس لكان أولى. قاله أبوالبركات ويمكن أن يقال: أخرها لئلا يطول الكلام هنا فيكون سببا للملال وليتشوق الطالب فيشتد رغبته فى معرفتها فيلقى السمع هناك فيتمكن فى ذهنه والله أعلم.الفوائد السنية.(قوله: في المشبه به) أي الادعائي وتصوير مَذْهَبه في كلام الشَّارح أن يقال: شبهت الفضائل بالنباتات الخضرة وادعيَ أنها عينها مبالغة واستعير لفظ الفضائل من معناه الأصلي وهو الفضائل الحقيقي للنباتات الإدعائية. (**قوله: وما ذكره في التخييلية إلخ**) كونه مؤيدا ظاهر المنع إذا جعل قوله: تخييلية حالا من لفظ العواصف بل هو الظاهر ولَعَلَّه أخذ ماذكره من توهم كونه مفعولا مطلقا ولا ضرورة إليه.

(**قوله: على التقديرين**) هذا هو الحق حيْثُ جرى المُحشّي على مَذْهَب السكاكي وهو يُجرِي الاستعارة في الترشيح والتخييل أيضا.

(**قوله: مما لا ينبغي**) خبر لقوله: فما يقال إلخ أي لأن مقصوده ليس التخليص من العواصف بل

بالكناية أيضا يكون المراد هو المشبه فما يقال من أن هذا تفسير للمعنى الأول وتفسير الثاني أي خلّصتني من محن العواصف التي هي الرياح الشديدة المهلكة للنباتات لمّا خلّصتني من الأشياء المهلكة للفضائل مما لا ينبغي أن يتوهّم مع أن الظاهر في التفسير الثاني أي خلّصتنى من محن العواصف التي هى الرياح الشديدة المهلكة للنباتات التي هي الفضائل. (**قوله: على ماقيل**) الظاهر أنه هو الفاضل البرهان وتوجيه كونه قائلا بتشبيه إدراك الفضائل بالعواصف مع أن الظاهر من كلامه أنه شبه نفس الفضائل بالعواصف كما لايخفى على من يراجعه هو أن كون الفضائل كالعواصف وعدم كونها كذلك إنما هو باعتبار الإدراك فالمشبه بالعواصف حقيقة هو الإدراك. (**قوله: فغير مناسب**) لأن إدراك الفضائل مشكلةً كانت أو لا من الأمور الحسنة فلا ينبغي تشبيهه بالعواصف هذا. وأنت خبير بأنه يمكن دفعه بمنع عدم المناسبة بأن إدراك المسائل المشكلة الصعبة يهلك الأذهان بسبب السعي فيها وعدم دركها كما أن الرياح العواصف تهلك النباتات ثم إن ما ذكره الفاضل أنسب بقوله: شرعت فيه غدوة يوم إلخ

تخليصه من الأشياء التي هي كالعواصف فتأمل. براشي ولَعَلَّ وجهه حقه تشبيه الأشياء المهلكة للفضائل بالرياح الشديدة التي هي مهلكة للنباتات لا تشبيه الرياح به وبناء على هذا التفسير يكون تشبيه الرياح به فهو مما لاينبغي. ج

(**قوله: مع أن الظاهر إلخ**) لأن ما ذكره لا يمشمى لا على مَذْهَب السلف ولا مَذْهَب السكاكي.

(**قوله: التي إلخ**) أي في الأصل وإلا فالمراد مهلكات العلوم كما علمت.

(**قوله: للنباتات**) أي الادعائية فلا ينافي مابعده ولوقال: للفضائل المشبهة بالنباتات لكان أوضح.

(**قوله: كما لايخفى على من يراجعه**) ونص عبارته وإضافة العواصف إلى الفضائل من إضافة الصفة إلى الموصوف كما هي شأن إضافة المشبه به إلى المشبه كما صُرح به أى أخرجتنى من مشاقّ إدراك المسائل المشكلة الشديدة التي هي كالرياح العواصف إلخ وصريح قوله: من إضافة إلخ أن المشبه بالعواصف هي الفضائل مرادا بها المسائل المشكلة لا الإدراك وما قاله المُحشّي ممنوع لأن إهلاك الإدراك فيما ذكر ليس من حيْثُ ذاته بل من حيْثُ صعوبة المسائل فتدبر.

(**قوله: و أنت خبير**) لايخفى أن ما ذكره إنما يكون مصححا للتشبيه ولا ينكره المولى قول أحمد وإنما أنكر كونه مناسبا لما ذكره المُحشّي.

(**قوله: لأنه أنسب بقوله إلخ**) لأنه يفيد أنه استعجل في كتب الشرح وهو أكثر تعبا.

(**قوله: واختيار الحذف**) لا في كون تقدير المضارع أولى فإن في جريان نكتته خفاء فتدبر.
(**قوله: كهي**) جوز جمهور النحاة دخول الكاف على الضمير المرفوع في السعة نحو ما أنا كأنت.
(**قوله: بقرائنه**) أي نظائره وهى الأعلى والأكرم والأوضح.
(**قوله: وهو الإيمان**) الظاهر المناسب بالمقام هو أن يكون المراد بأَولى الفضائل أولاها نظرا إلى سائر المخلوقات فالأولى الاختصار على ما يختص بهم وهو خواص النبوة والرسالة إلا أن يقال: إن إيمانهم أكمل من إيمان سائر المؤمنين وإسلامهم أتمّ من إسلامهم ثم إن الأشرف من هذا النعم ليس إلا واحدا منها لا مجموعها واعتبار المجموع من حيْثُ المجموع نعمة واحدة أشرفَ مما لا قائل به ويمكن الجواب بأن كل واحد من هذه النعم إذا قيس إلى غيرها يكون

(**قوله: لا في كون المضارع أولى**) الظاهر أن يقول: وليس جملة الصلاة كجملة الحمد في كون تقدير المضارع أولى فتدبر.
(**قوله: قد جوز جمهور النحاة**) لم أرَ من نقل خلافا في إدخال الكاف على المنفصل والذي نقلوه إنماهو الخلاف في نيابة المتصل عن المجرور فأجازه الكوفيون ومنعه البصريون قال الإمام السيوطي رحمه الله في جمع الجوامع: وقد تستعمل هذه الضمائر المنفصلة مجرورة حكي أنا كأنت وكهو وقال الشاعر: (فلولا المعافاة كُنَّا كَهُمْ)إهـ ومثله في الرضي وغيره.
(**قوله: أي نظائره**) الظاهر أن المراد بالقرائن الألفاظ المذكورة معه.
(**قوله: إلى سائر المخلوقات**) أي حَتَّى المؤمنين والمسلمين لأن المقصود من الموصول والصلة بيان سبب تخصيصهم بالصلاة، والإيمان والإسلام لكونهما موجودين في غيرهما لايصلحان لذلك والجواب ما قاله وأما ما قيل في الجواب من أن المراد المجموع فبعيد لا داعي إليه. (**قوله: لامجموعها**) أي لاجميعها واحدا واحدا كما يفيده كلام المُحشّي حيْثُ جعلها بيانا للأشرف فيفيد أن كلا منها أشرف وإنما كان المراد ذلك لئلايلزم كون الشّيء مفضلا ومفضلا عليه وهو ممنوع فالأشرف إنما يكون واحدا منها لاجميعها.
(**قوله: واعتبار المجموع إلخ**) رد لما عسى أن يجاب به من أن المجموع نعمة واحدة مفضلة على غيرها فلا محذور ووجه الرد أنه خلاف المتبادر من الكلام.
(**قوله:ويمكن الجواب إلخ**) حاصل الجواب أن كلا منها مفضل وأشرف من نعم غير الأنبياء.
(**قوله: في الأنبياء إلخ**) لم يظهر فائدته.

أشرف وكون بعضها أشرف من بعض لا يضر بهذا وهكذا يقال في قوله: أو أولى النعم بحسب الشرف والرتبة. (**قوله: وخواص النبوة**) في الأنبياء والرسالة في الرسل (**قوله: لا بحسب الزمان**) ولا بحسب الطبع ولا بالعَلَّية وتخصيصه بحسب الزمان لبعد توهم الأخيرين. (**قوله: لأن نعمة الوجود إلخ**) لا يقال: فليكن الأولى عبارة عن نعمة الوجود ويكون التقديم زمانيا لأنا نقول: مقام التصلية يأباه وبعد اللتيّا والتي الظاهر عندي أن يفسر الأولى على التقديرين بخواص النبوة والرسالة. (**قوله: وفي لخّصت إلخ**) أي ما بين لخّصت وخلّصت والمنح والمحن والفضائل والأفاضل تجنيس القلب وإلاشتقاق من لواحق الجناس وكتب في بعض النسخ والفواضل عقب الفضائل فحينئذ ما بين الأفاضل والفضائل والفواضل هو الاشتقاق وبين الأولين خاصة تجنيس القلب كما عرفت وفي بعض النسخ عقيب الفضائل العواصف ثم الفواضل وكأنه سهو من الناسخ إذ لا صنعة بين العواصف والفواضل وما بين المنعوت والمبعوث هو المشابهة من لواحق الجناس أيضا بقي أن ما بين العواصف والعوارف جناس المضارع فالأولى التعرض له أيضا. (**قوله: ودُلّ**) من دله على الطريق (**قوله: ومعجزاته أوضح إلخ**) لأن الآل والأصحاب إنما اهتدوْا بدلائله (**قوله: يريد السائل على الباب**) لَعَلَّ المراد به ما عدا سائل العلم

(**قوله:بحسب الطبع**) كتقدم الجنس على النوع وقوله: ولا بالعلية كتقدم النار على الحرارة.

(**قوله: مقام التصلية**) أي مقام بيان سبب إفرادهم بالتصلية كما علمت آنفا.

(**قوله: تجنيس القلب**) وهو ضربان قلب الكل كقولهم: حسامه فتح لأوليائه حتف لأعدائه وقلب البعض كما جاء في الخبر اللّهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا قاله القزوينى رحمة الله عليه وما هنا من الثاني. الفرائد السنية وقوله: وإلاشتقاق أي في الأخيرين.

(**قوله: هو المشابهة**) أي الصورية والخطية إن لم يعتبر الإعجام ومنهم من لم يعدّه من المحسنات.

(**قوله: من دله على الطريق**) أي دل الشَّارحُ القاريءَ على أن إلخ ولإمانع من حمله على دلالة اللَّفْظ بل هو أكثر تبادرا. (**قوله: لأن الآل إلخ**) انظر المراد منه وإثبات أوضحية معجزاته أوضح من أن يستدلّ عليه وكفى العاقل القرآنُ الكريم وهو هو.

(**قوله: ما عدا سائل العلم**) لو قال: سائل المال لكان أوضح وقوله: بدليل إلخ أي لأنه لوكان أعم لكان عينه لا أنسب به.

(**قوله: بقرينة إلخ**) فإنه سيأتي أن وجه كون الثاني أنسب عدم كون الأول نصا في المطلوب أعني كون نهر سائل العلم منهيا عنه بل ثبوته بالمقايسة فيجب أن يكون مراده هنا غير سائل العلم.

لأنه المتبادر من السائل على الباب لا ما هو أعم منه ومن غيره بدليل قوله: وهذا أنسب بما نحن فيه (**قوله: فمعنى قوله تعالى إلخ**) يعني قوله: وأما السائل فلا تنهر وهذا مبتدأ خبره قوله: فلا تنهر ولا تزجره. (**قوله: فإما أن تعطيه أو ترده ردا لينا**) الظاهر أن هذا من تتمة معنى قوله تعالى فالحق في العبارة فإما أن أعطه أو ردّه ردا ليّنا ويحتمل أن يكون قولَ الغير بيانا لطريق الخروج عن عهدة النهي أي إذا نهى الله تعالى عن نهر السائل إذا سئلك فالطريق إما أن تعطيه إلخ فحينئذ لا خلل في العبارة. (**قوله: ولازمنى إلخ**) يميل بظاهره إلى أن قوله: في كل صباح ومساء متعلق بالأخ لتأويله نحو الملازم. (**قوله: كما هو**) أي الملازمة في كل صباح ومساء وهى كناية عن دوام الملازمة. (**قوله: وهذا أنسب بما نحن فيه**) إذ حينئذ يصير منصوصا بخلافه على الأول فإنه حينئذ يكون بالمقايسة على ماهو المنصوص

(**قوله: فمعنى قوله تعالى**) النسخ التي بأيدينا يقول أي الله عز وجل لاتنهره.

(**قوله: الظاهر إلخ**) لا ينبغي العدول عن هذا والظاهر أن إذا سئلك ظرف للفعل قبله وقوله: إما أن تعطيه إلخ خبر لمبتدإ محذوف والجملة استئناف بياني كأنه قيل: كيف أعامله فأجيب فحالك إما أن تعطيه إلخ قال البغوي من المفسرين: قال المفسرون يريد السائل على الباب يقول لا تنهره لا تزجره إذا سألك فقد كنت فقيرًا فإما أن تطعمه وإما أن ترده ردًا لينًا إلخ وبهذا تعلم أنه لا داعي لتوقيف كونه بيانا على جعله من الغير.

(**قوله: يميل إلخ**) الذي يظهر أنه أراد بيان مراد الشَّارح بالاقتراح كل صباح ومساء وهو أنه لازمه لا أنه طلب منه بالقول في الصباح والمساء لأنه قد يكون مخالفا للأدب.

(**قوله: عن دوام الملازمة**) أي مبالغة ولامانع منه وإن شنَّع الكنقري على من ادعاه فقال: وجعلُهما عن جميع الأوقات كما في قوله تعالى: النار يعرضون عليها غدوا وعشيا من قبيل قوله تعالى: النار يعرضون عليها غدوا.(**قوله: يصير منصوصا**) أي يصير ثبوت ما نحن فيه وهو كون نهر طالب العلم منهيا عنه منصوصا عليه.(**قوله: بالمقايسة على ما هو المنصوص عليه**) بأن يقال لما كان نهر سائل الباب منهيا كان نهر سائل العلم منهيا عنه مثله بل بالطريق الأولى كماقالوا في ثبوت حرمة الشتم والضرب بقوله تعالى: (ولا تقل لهما أفٍّ).

(**قوله: قادر عليه غاية القدرة**) فالمراد بالوجود الوجود بالقوة ولينظر هل هو مثل الوجود بالفعل.

(**قوله: الشق إلخ**) والمعنى أغنوهم قاطعين لهم عن السُّؤال ولوكان قطعه بشق تمرة ولا حاجة إلى ما

(**قوله: وههنا قد وجد**) لأن الشَّارح قادر عليه غاية القدرة (**قوله: بشق تمرة**) الشق كسرا وفتحا بمعنى النصف كما يفهم من القاموس (**قوله: إلا لغاية الرغبة**) لأن من له غاية رغبة في شيء يطلبه ولا ينظر إلى أنه ينبغي طلبه أم لا. (**قوله: اظهارا للشفقة إلخ**)يعني أنه قد اشفق عليهم بهذا التأليف في الواقع إن لم يأت فيه بما ينفعهم ولكنه غير ظاهر إن يتوقف على تتبّع الكتاب فبالتعبير عنهم بالإخوان أظهر الشفقة عليهم به إذ الظاهر أن يفعل الرجل لأخيه ما ينفعه شفقة عليه. (**قوله: وقيل**) قائله الفاضل البرهان.

(**قوله: بل يعيّنه**) لأن الاحتمال الراجحَ عند البلغاء متعيّن هذا ونحن نقول: ذلك القول لا يعيّن إلا أنه أتى في وقت يسير بفوائد يستغرب الإتيان بمثلها في ذلك الوقت اليسير وهذا لا يكفي في ترجيح الوجه الأخير فضلا عن تعينه بل نقول: لا يبعد أن يكون هذا اعتذارا عما يوجد فيها من الخلل فتأمل (**قوله: الإستعارة**) هذا هو ما سبق الوعد به (**قوله: وهى المشابهة**) الجملة حاليةولم يقل لعَلَاقة المشابهة مع أنه الظاهر ليتضح كونها قسما من أقسام المجاز زيادة اتّضاح. (**قوله: والتحقيقية إلخ**) والمصرّحة ما يصَرّح فيه بلفظ المشبه به ولم يتعرض له لأنه يمكن أن يستفاد

قيل من أن عن سببية والإغناء بمعنى الإعطاء حتى يرد أن شق التمرة لايغني عن شيء. أفاده البراشي (**قوله: لأن من إلخ**) لو قال: وهي تستلزم الإلحاح لأفاد أن الدليل يثبت المطلوب من صحة تفسير الاقتراح به. (**قوله: لأن إلخ**) أو لئلا يلزم المنافاة بين كلاميه وقوله: ونحن نقول إلخ أي فيكون بيانا للواقع وفيه أن هذا مما أشار إليه المُحشّي بالاحتمال بل يمكن أن يكون ما ذكره أيضا مراد المُحشّي فلو جعل احتماليه بيانا للاحتمال لأجاد في البيان.(**قوله: فتأمل**) لعله إشارة إلى أنه لايلائم كونُه إعتذارا قولَه: بعون الله إلخ لأن المتبادر أنه لدفع ما يتوهم منه من العجب فالظاهر أنه تحدث بالنعمة أو بيان للواقع. (**قوله: سبق الوعد به**) أي بقوله: في محن عواصف الفضائل كما ستعرفها. (**قوله: الجملة حالية**) فيه أن علاقة نكرة والنسخة التي بأيدينا: هي المشابهة بدون الواو وعليها فالظاهر أن الجملة صفة جريا على قاعدة الجملة بعد النكرة المحضة.

(**قوله: والمصرحة**) ويحتمل قول الشَّارح: لفرائد الرسالة المكنية أيضا بأن يشبه الرسالة في النفس بالصدف الذي هو ظرف للدرر في الإحاطة وإضافة الفرائد إليها تخييلية.

(**قوله: لأن النسبة**) أي دالّها وهي المسائل لأنها المستعار لها كما صَرَّح به سابقا.

(**قوله: لأمر تذكير**) الإضافة بيانية.

من قوله: فعبّرعن المشبه بلفظ المشبه به. (**قوله**: المستعار له) أي المشبه لأنه يستعار له لفظ المشبه به. (**قوله**: **عقلا**) لا حسا لأن النسبة من الأمور العقلية. (**قوله**: **أي في كتب الفوائد**) فسر الضمير به دون الكتابة مع أنها المصدر المشهور لأمر تذكير الضمير. (**قوله**: **أي وقت غروب الشمس إلخ**) إشارة إلى أن المغرب هنا اسم زمان وإضافة الأذان إليه بمعنى في. (**قوله**: **من غير العلوم**) كالأموال فإنه من حق طالبها أن يعرفها بجهة وحدة وهى كونها موجبة لحصول الآمال. (**قوله**: **أو غير مدوّنة**) كعلم الحياكة والخياطة ونحوهما. (**قوله**: **وإلا لم يفد إلخ**) لاحتمال عدم اندراج المسائل المنطقية تحت موضوع تلك الجزئية. (**قوله**: **في الإثبات**) وكونه سورا لها في المنفىّ مما اتفق عليه. (**قوله**: **قد يكون إلخ**) كما في قوله عليه الصلاة والسّلام: تمرة خير من جرادة. (**قوله**: **قد تكون في قوة إلخ**) أتى بأداة الجزئية ولم يتركها كما فعل الفاضل البرهان لأن ذلك لا يتصور فيما يكون المحمول أَخَصّ بل وفيما إذا كان أعمّ أو مساويا إذا وجدت قرينة على أن الحكم على بعض الأفراد دون بعض ويمكن أن يوجّه ما ذكره الفاضل من أن المهملة عند علماء البلاغة في قوة الكلية بأنه قضية مهملة في قوة الجزئية أي بعض المهملة إلخ هذا فإن قلت الكثرة ليست بقضية فضلا عن أن تكون مهملة قلنا كأنه مبنيّ على أن يكون المراد أن الكثرة التي تضبطها جهة وحدة من حق كل طالبها أن يعرفها بتلك الجهة فليس المراد أن الكثرة نفسَها مهملة بل أنها موضوعُ مهملةٍ فيراد إحاطة أفرادها عند علماء البلاغة ولبعض المدققين توجيه لهذا المكان لم يطمثه إنس قبله ولاجانّ وهو أن يعتبر دخول السور على مجموع المضاف والمضاف إليه بأن يعتبر الإضافة مقدمة على السور فيحصل مفهوم كلي إضافي أعنى طالب الكثرة شامل للأفراد المتكثرة فيدخل عليه السور الكلية إحاطة لأفراده فيكون المعنى أن من

(**قوله**: **الحياكة والخياطة**) هما مدونان اليوم.

(**قوله**: **وكونه سورا إلخ**) الذي ذكروه فيما يأتي أن السور في ذلك وقوعه في سياق النفي فليراجع.

(**قوله**: **بأنه قضية إلخ**) متعلق بيوجه والضمير لما ذكره يعني قوله: أن المهملة في قوة الجزئية أيضا قضية مهملة.

(**قوله**: **لكان ترجيح**) أي من قول الشَّارح: من حق كل طالب كثرة إلخ

(**قوله**: **لكان ترجيحا إلخ**) قد يقال: يلزم على هذا أن لايجوز نحو بعض الإنسان ناطق وهو جائز اتفاقا

حق كل من يصدق عليه هذا المفهومُ أن يعرفها إلخ فيفيد الكلام المقصودَ إفادةً ظاهرةً والحقّ أن هذا هو الحق المبيَّن الذي لا يحوم حوله الا شبهةُ المعارضين. (**قوله: دفعا لترجيح إلخ**) يعني إذا قيل الإنسان حيوان كان مهملة فهى في قوة الكلية وإن كانت في قوة الجزئية أي بعض الإنسان حيوان لكان ترجيحا لهذا البعض بلا مرجّح لأن البعض الآخر أيضا حيوان والمنطقيون يجعلونها في قوة الجزئية اعتبارا للزوميته فلكل وجهة هو موليها. (**قوله: تأمل وتدبر**) لَعَلَّهما إشارة إلى السُّؤال والجواب الذين أوردناهما آنفا في كون الكثرة مهملة الأول إلى الأول والثاني إلى الثاني فافهم. (**قوله:يعني أن طالب كل كثرة إلخ**) إن كان المقصود تفسير كلام الشَّارح كما ينبغي فالظاهر أن يقوليعني أن كل طالب كل كثرة بإدخال كل على الطالب أيضا كما هو في بعض النسخ وإن كان مجرد تنوير فالظاهر عدم إدخاله على الكثرة أيضا إلا أن يقال: إنه لمّا كان الطالب في كلام الشَّارح مسوّرا دون الكثرة ترك تسويره وبادر إلى تسويرها. (**قوله: عُلم أنه منها إلخ**) وذلك بواسطة حصول مقدمة كلية من طرد التّعريف وعكسه بأن تضمّ إلى صغرى سهلة الحصول (**قوله: فيأمن من فوات شيء إلخ**) المقصود من هذه العبارة العُمُوم فالأولى فوات ما يعنيه أو لئلا يفوت شيء مما يعنيه فتأمل

على ما نعلم.

(**قوله: في قوة الجزئية**)أي ولايعتبرون المفهوم المخالف.

(**قوله: لعلهما إشارة إلخ**) ويحتمل أن تأمل إشارة إلى سؤالين تقريرهما أنه لا بد لكون التنوين سور الكلي من قرينة و أنه لا يحسن إثبات مسئلة منطقية بما هو مصطلح علماء البلاغة وتدبر إشاة إلى جوابهما بأن القرينة عموم العِلَّة وهى قوله: حَتَّى يأمن إلخ فإنها غير مختصة ببعض الكثرة دون بعض وبأن ذلك لدفع إشكال وارد على عبارة فى الديباجة لالمسئلة منطقية حتى يقال: لايحسن خلط اصطلاح بآخر لكن فى الثاني شيء لأن كلية الكبرى من مسائل المنطق فتدبر.

(**قوله: سهلة الحصول**) وتصوير القياس أن يقال: إن المسئلة الفلانية يبحث فيها عن أحوال التصورات أو التصديقات وكل مسئلة كذلك من المنطق فهذه المسئلة من المنطق.

(**قوله: فتأمل**) لَعَلَّ وجهه أنه يمكن أن يجاب عن المُحشّي بأن من في قوله: مما يعنيه بيانية لا تبعيضية.

(**قوله: إذ لو لم تكن إلخ**) قد يقال: الفاعل المختار إذا بدا له طريقان له أن يختار ما شاء منهما والظاهر أن كونها للاختصاص إنما هو ليترتب قوله: ليزداد إلخ

(**قوله:أي غايتها**) الإضافة للاختصاص أي الغاية المختصة بها إذ لو لم تكن مختصة بها لزم الترجيح بلا مرجّح في طلب هذا الذي يؤدي إليها دون ذلك. (**قوله: المهمة لذلك الطالب**) ويتضمن هذا وجوب كونها معينة إذ غير المعينة لا تكون مهمة أما كونها مهمة فظاهر وأما كونها معينة فلانبعاث الشوق إليها.

(**قوله: المرتبة عليها في الواقع**) لئلا يزول اعتقاده في أثناء سعيه لعدم وجدان المناسبة بين ما اعتقد ترتّبه وبين ما حصل له فيصير عبثا بلا فائدة في نظره ويقع الفتور في سعيه وأيضا ينبغي أن يكون معتدا بها نظرا إلى مشقة تعرض له في تحصيله لئلا يعدّ العرف سعيه عبثا فيفتر جده ويضعفَ همته. (**قوله: أي يصدق**) إشارةإلى أن المعرِفة هنا بمعنى التصديق لا بمعنى التصور ولذا لم يكتف بعطف الغاية على المنصوب في أن يعرفها. (**قوله: بعد الشروع فيها**) لأنه إذا صدق بتلك الفائدة يكمل رغبته في التحصيل بسبب مناسبة المسائل لها.

(**قوله: على تقديم الشعور**) صلة الشعور محذوفة أي الشعور بها أي تقديمِ ما يفيد المعرفة الإجمالية بتلك المسائل بسبب تعريف العلوم إلخ وجعل قوله: بتعريف العلوم متعلقا بالتقديم كما فعله بعض المدققين يستدعى تقدير نحو قولنا: قبل الشروع في مسائلها قُبيل قوله: على

(**قوله: أما كونه مهمة فظاهر**) لا يظهر وجهه إذ يفهم منه أن كل فائدة مهمة وليس كذلك بل لايظهر وجه ما بعده أيضا.

(**قوله: وأيضا إلخ**) قد يقال: هذاالشرط هو المراد من كونها مهمة له.

(**قوله: بمعنى التصديق**) أي لتعلقه بنسبة أن هذا غايته وإدراك النسبة تصديق.

(**قوله: بتلك الفائدة**) أي صدق بأن تلك الفائدة لما شرع فيه لما علمت أن متعلق التصديق النسبة والمناسب بتلك الغاية ولما قاله وجه فاستوجهه.

(**قوله: الإجمالية**) قيد تفسير الشعور الذي هو المعرفة مطلقا بالإجمالية لأنها المستفاد من التّعريف دون التفصيلية كما سبق في كلام المُحشّي فأل فيه للعهد وقوله: بسبب تعريف إلخ لا يخفى ركاكة ربطه بعد ما أشار إليه من التقدير فإن ما يفيد الشعور هو التّعريف فتدبر.

(**قوله: كون الشعور إلخ**) ليس اختلاف معناه باعتبار المعطوف والمعطوف عليه محذورا على ما جرى عليه بعضهم من جواز استعمال المشترك في معنييه.